



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

قراءة في كتاب:

«المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات

فلسفية وعلمية وأدبية»

قراءة: محمد مجاهد

www.nama-center.com

الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

قراءة في كتاب: «المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية»

قراءة: محمد مجاهد

المؤلف: قيس ماضي فزو

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الطبعة الأولى: عدد الصفحات: (٣١٩)، تشمل الفهارس والمراجع

سنة النشر: (٢٠١٣م)

في بدايات القرن التاسع عشر، وبعد محاولات عدة لبعض مؤرخي ألمانيا، تم نقل موضوع دراسة التاريخ من حقل الأدب إلى حقل العلم، والتعامل معه كعلم وحرفة لها طرائقها ومناهجها المستقلة عن بقية العلوم، وذلك على يد المؤرخ الألماني: (ليوبولد فون رانكي) الذي كان له قدم السبق في إرساء قواعد هذا العلم. ومن ذلك الوقت، وحتى عصرنا هذا، لم تفتقر النقاشات النظرية حول طبيعة المعرفة التاريخية، وما صاحبها من آراء مؤيدة ومعارضة لكون التاريخ علمًا، واتسمت هذه النقاشات، وما نتج عنها من ظهور مدارس، وفلسفات تاريخية، بالتأثر بالحياة الفكرية والمعرفية السائدة في المجتمع الغربي.

وفي هذا الكتاب، يحاول البروفيسور قيس فزو، سبر أغوار المعرفة التاريخية في الغرب، بالتطرق - أولًا - للمسائل المعرفية والمنهجية المتصلة بطبيعة التاريخ باعتباره فرعًا من العلوم الإنسانية، فيقوم بتحليل توجهات المؤرخين الأيدولوجية، وطرائق تفسيرهم وقدرتهم أو عدم قدرتهم على الوصول إلى الموضوعية. ثم يدلف إلى دراسة فلسفة التاريخ، فيتناول القضايا التي تتعلق بواقعية التاريخ أو عدم واقعيته، معتمداً على عملية تأمل المسارات الكبرى للتاريخ البشري، سعياً إلى كشف القواعد التي تتحكم بها. وفي فصل مستقل عرض المؤلف مقاربات المؤرخين وفلاسفة التاريخ الذين انبروا للدفاع عن حرفية التاريخ وعلميته أمام هجمات ما بعد الحداثة التي شككت في علمية التاريخ، والمعرفة التاريخية برمتها. وفي الفصل الثالث من الكتاب يتناول الكاتب القضايا المنهجية المتعلقة بالسياقات الاجتماعية والثقافية، ويعرض المنظور الذي تعاملت به مدارس التاريخ الاجتماعي - الثقافي مع الأسئلة المتعلقة بالمعرفة التاريخية. أما الفصل الرابع والأخير؛ فيجاوب على مفهوم السردية التاريخية باعتبار أسلوب السرد هو الأغلب في الأعمال التاريخية.

الفصل الأول

حدود المعرفة التاريخية

أولاً: الماضي مكتشف أم مبني؟

بدأت المحاولات الأولى لتطوير الكتابة التاريخية إلى فرع من العلوم له منهجها الخاصة به في بداية القرن التاسع عشر، حيث قام ليوبولد فون رانكي (١٧٩٥ - ١٨٨٦م) بوضع قواعد للبحث التاريخي، محاولاً جعل التاريخ فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات العلمية، له أدواته المنهجية التي تضيف عليه خصائص احترافية. وشدد رانكي على ضرورة اعتماد المؤرخ على المصادر الخام، ووضعها على محك النقد؛ لتصبح مؤهلة لكشف الأحداث كما وقعت في الماضي. ويجب على المؤرخ المحترف تحييد مشاعره وهمومه وأحكامه، وأن يتمتع عن التقويم، وألاً يُقحم قضايا الحاضر وهموم المستقبل في منتجه.

وأفضت أفكار رانكي إلى ظهور مدرسة تاريخية في أواخر القرن التاسع عشر تعرف بالمدرسة العلمية أو الوضعية أو الواقعية. وأصدر شارل لنغلو، وشارل سينيوبو كتاباً بعنوان: «مقدمة في دراسة التاريخ»، حاولاً من خلاله وضع قواعد للبحث التاريخي تُصبح مُكملة لمنهجية رانكي.

اعتبر لنغلو وسينيوبو أن البحث التاريخي يمر بست قواعد أساسية للوصول إلى منتج تاريخي:

- جمع المصادر.
- نقدها داخلياً بهدف الوقوف على معانيها كما جاءت في النصوص.
- نقدها خارجياً من خلال فحص سياقاتها في محيطها الخارجي للتأكد من صدقيتها، وعندها:
- يتم الحصول على قرائن يمكن بواسطتها كشف حقيقة أحداث الماضي.
- يمكن، بعد ذلك، تكوين مركب (Synthesis)، أو تأويل (Interpretation) يُوحّد بين الأحداث استعداداً ل:
- صوغها في نصّ تاريخي مكتوب^(١).

(١) Charles Langlois and Charles Seignobos, Introduction to the Study of History, Translated by G.G. Berry, with Preface by F. York Powell (New York: Duckworth; H. Holt and Company, 1912).

وتكمن أهمية الانطلاق من رانكي ولنغلو وسينيويو في أنّ كثيراً من الدراسات تتعرّض (للأبعاد النظرية) التي طرحها هؤلاء المنظرّون ومناصروهم في البحث وكتابة التاريخ.

نقد كارل بيكر وتشارلز بيرد للمدرسة الوضعية:

أوجد مُنظرّو المدرسة الوضعية في الكتابة التاريخية عند عدد كبير من المؤرخين، الثقة بقدرة المناهج التي وضعها رانكي ولنغلو وسينيويو على اكتشاف أحداث الماضي كما وقعت فعلاً، باعتبارها حقائق ثابتة.

اعتبر بيكر أنّ طبيعة البحث التاريخي تبقى قاصرة على استحضار أحداث الماضي كما جرت، ورأى أنّ الحقيقة التاريخية التي يبحث عنها المؤرخون الوضعيون، ما هي إلا سراب يصوغه المؤرّخ على شكل وصف يُسمّيه حقيقة تاريخية، ثم يزعم أنّها قادرة على أن تُعبّر عن نفسها بنفسها.

ووصف بيرد رأي رانكي في إمكان إعادة تصوير أحداث الماضي كما جرت على أنه (حلم نبيل)، لا يتحقق في الواقع، وأن موضوعية الكتابة التاريخية ما هي إلا نتيجة (إيمان) المؤرخ بالوصول إليها.

واعتبر بيكر وبيرد أنّ كل مركب تاريخي خاضع لعملية انتقائية ومنظمة للأحداث على شكل بناء تاريخي. ليس هذا البناء جزءاً من واقع ما حدث في الماضي وحقيقته، بل من صنع المؤرخ المتأثر بقضايا حاضره، وبآرائه المسبقة، فالحقائق التاريخية موجودة في الحاضر، وفي عقل المؤرخ لا في الماضي.

وأدي تشكيك بيكر وبيرد وآخرون في وجود حقائق تاريخية إلى فتح نقاش في نظرة المؤرخين وفلاسفة التاريخ إلى مفهوم الماضي التاريخي، وقد أفضى هذا النقاش إلى بروز مدارس نظرية كثيرة، من أهمها:

– نظرية الكشف التاريخي (Discovery Theory History):

وترى هذه النظرية أنّ وظيفة البحث التاريخي هي كشف أحداث التاريخ كما جرت في الماضي، وبنائها من جديد.

ومؤيدو هذه النظرية يعتمدون على الفلسفة الواقعية، فيعتقدون أنّ المؤرخ يكتشف أحداث الماضي، تمامًا كما يكتشف أحدهم شيئاً كان قائماً فعلاً قبل اكتشافه. هذا يعني أنّ نظرية الكشف تعتقد أنّ للماضي وجوداً أنطولوجياً، أي: إنّ قائم بنفسه قبل كشفه. وما البحث التاريخي إلا مسار يبدأ بحالة جهل الماضي إلى حالة كشفه ومعرفته.

– نظرية البناء التاريخي (Construction Theory of History):

تنكر هذه النظرية على المؤرخ قدرته على كشف الأحداث كما جرت في الماضي، وتعتقد أنّ عمل المؤرخ يقتصر على بناء ماضي الأحداث بواسطة المصادر المتوافرة لها.

تبلورت هذه النظرية من النقد الذي وجه للمدرسة الوضعية، منطلقة من المنظور النظري الذي يقول: إنّ الماضي هو ما يكتبه – أو يقوله – المؤرخون عنه، ولا وجود مستقلاً له خارج وصفه في المؤلفات التاريخية. إن ما نسميه أحداث الماضي هي أحداث مبنية على قرائن نستخلصها من بقايا الماضي الموجودة في الحاضر، ثم ننسبها إلى الماضي الذي لا نستطيع كشفه ومعرفته كما كان.

وليس صحيحاً أنّ نظرية البناء التاريخي تبتعد بنا عن قواعد البحث التاريخي، فإعطاء المصادر حيزاً كبيراً، وكذلك الاستفادة من مناهج العلوم الإنسانية الأخرى يكسبان البناء التاريخي تماسكاً أكبر ويجعلانه مقنعاً.

وقد أفضى عدم اقتناع نظرية البناء التاريخي بوجود آلية تستطيع المطابقة بين أحداث البناء التاريخي للمؤرخ والأحداث التي وقعت في الماضي، إلى تبني نظرية التماسك (Coherence)، التي تقول: إنّ صدق أيّ حُجّة تاريخية مطروحة ينبع من تماسكها، وتناسقها مع حجج أخرى في البناء التاريخي، ومع المصادر المستعملة فيه. التماسك في البناء هو وحده الذي يمنح العمل التاريخي صدقية، وليس تطابق حُجّة المؤرخ مع الواقع التاريخي الذي ليس في متناوله.

الذاكرة والتاريخ:

يربط مؤيدو المدرسة الوضعية بين الماضي التاريخي والذاكرة الشخصية، معتقدين أنّ التذكر الشخصي يشبه – إلى حد بعيد – كشف الماضي التاريخي الذي يقوم به المؤرخ. التذكّر – في نظرهم – بوابة إلى التيقن بوجود ماضٍ تاريخيٍّ يمكن كشف بعض أحداثه. وفي المقابل يرى المشككون أنّ الذاكرة الشخصية، مثلها مثل المعرفة التاريخية، ليست قادرة على استعادة الأحداث كما جرت، بل تبني الأحداث طبقاً لقدرة الذاكرة وقدرة المتذكّر على صوغها من جديد.

لقد واجه مفهوم الذاكرة إشكاليات معرفية عميقة، ولكن يقر كثير من دارسي الذاكرة بأنّ تعريفها باعتبارها المعرفة عن الماضي ليس تعريفاً شافياً لا يحتمل الجدل. وهناك اتفاقٌ عامٌّ على أن ليس كل ما تحويه الذاكرة شاهداً على وجود معرفة عن الماضي. في

كثير من الحالات تكون الذاكرة شاهداً على وجود معرفة عن الماضي، بل تحمل اعتقادات زائفة عنه، وفي حالات أخرى يكون هناك تذكّر لا علاقة له بأحداث الماضي، مثل تذكّر مواعيد لقاءات في المستقبل.

وعلى الرغم من الاختلاف المنهجي بين تعامل المؤرخين مع مصادرهم المكتوبة، وتعاملهم مع مصادرهم الشفوية القائمة على الذاكرة الشخصية؛ تدلّ المقاربة المعرفية على أنّ الذاكرة غير قادرة على استعادة الحدث كما حصل، بل قادرة على بناء حدث يعتمد على ما تبقى من صور الحدث الذي حصل فعلاً. ومهما حاول المتذكر؛ فلن يستطيع المطابقة بين (حدثه) المبني على التذكر والحدث الذي حصل فعلاً؛ لأنّ هذا الأخير لم يعد له وجود في الحاضر المدرك.

هذه المقاربة المعرفية تعني أنّ منزلة المصادر الشفوية المعتمدة على التذكر بالنسبة إلى المؤرخ هي بمنزلة المصادر المكتوبة التي تقود كلها إلى بناء الأحداث لا إلى كشفها.

تفسير أم تأويل؟

يرجع المؤلف مرة أخرى إلى مقاربة كارل بيكر لنقد لمدرسة الوضعية، والذي وصل إلى نتيجة مفادها أنّ التاريخ ليس علماً (يكشف الماضي)، بل معرفة تعتمد على ما يكتبه المؤرخون؛ فمصادر المؤرخ من وثائق ومعلومات ليست أحداث الماضي، بل بقايا لأحداث اختفت ولم تعد قائمة، ويقدمها المؤرخ لنا باعتبارها معرفة.

والمؤرخ، يوسع الحاضر المدرك عن طريق توسيع دائرة (الذاكرة لأشياء قيلت وفعلت)، الذي يتم بتذكر مفتعل لأوصاف الأحداث التي حصلت، رابطاً بينها بسلسلة من التفسير والتأويل، تمنح كتابته معنى في الحاضر. واعتبر بيكر أنّ أعمال المؤرخين لم ترق إلى مرتبة العلم؛ لأنّ كتابتهم تعتبر نوعاً من الأدب، ومهما استعملوا من مناهج التفسير العلمي، يبقى تأويل أوصاف الأحداث - لا تأويل الأحداث نفسها - مركزياً في عملهم.

وينطلق الذين يتبنون التفسير القائم على قوانين، من الاعتقاد بأنّ الحدث التاريخي واقعي، مثله مثل أي ظاهرة واقعية بشكل مستقل عن المؤرخ، والمؤرخ حين يفسر أحداث التاريخ المبنية، ويربط الواحد بالآخر في مسار تاريخي، فهو في الواقع لا يُفسّرُها كما حصلت، بل يُقدّم تأويلاً لا تفسيراً لها. وبما أنّ كل حدث أو مسار تاريخي هو ظاهرة منفردة حصلت مرة واحدة غير متكررة، فالمؤرخ معنيٌّ بتأويل خصوصيته المبنية والمختلفة عن أحداث ومسارات أخرى مبنية، ومن الصعب ربطها بقوانين ضابطة تجمع بينها، كما هي حال الظواهر الطبيعية المتكررة.

إنَّ موضوع بحث المؤرخ للظواهر التاريخية مُتعلِّقٌ بأفعال الإنسان وأقواله، أي: إنَّه مشابه في جوهره لأفعال الباحث التاريخي وأقواله، ومختلف جوهريًّا عن موضوع البحث في الظواهر الطبيعية المتعلقة بفعل الطبيعة، كالأحداث الجيولوجية.

التاريخ استرجاع بلا عودة:

يرى كولنغود أنَّ مهمة فلسفة التاريخ هي أنَّ ن فكر مليًّا في ممارسة المؤرخين مهنتهم، وأن نتفحص الادعاءات الرئيسة الموجودة فيها. ويُظهِر التحلل الفلسفي أنَّ التاريخ هو علم التفكير - أو العقل المتأمل - نحو الداخل، على شكل مختلف عن العلوم الطبيعية. ما يميز التاريخ باعتباره علم التأمل العقلي هو رؤيته الأحداث باعتبارها تعبيرًا عن عملية فكرية في العقل، لا عملية سببية فيها مُسبَّب، ومُسبَّب؛ لهذا: على التفسير التاريخي أن يأخذ شكل استرجاع تفكيري لا تعميمات استقرائية.

وعلى المؤرخ أن يُسلِّم ويلتزم بأنَّ العقل والتفكير قائمان فعلاً، وأنَّ وراء كل فعل أو سلوك، تفكيرًا معيَّنًا يحتاج إلى تفسير عن طريق العقل، لا عن طريق السببية فحسب، التي تتناول سبب الفعل والسلوك في مظاهره الخارجية.

وقد اعتبر كولنغود أنَّ موضوع دراسة التاريخ هو أفعال الإنسان وسلوكه، لا بصفاتها أفعالاً فحسب، بل أعمالاً مصحوبة بتفكير «داخلي»؛ لذلك: كي نفهم فعلاً أو عملاً، علينا أن نضفي عليه وضوحًا عن طريق استرجاع العملية التفكيرية التي أنشأته.

فالعلاقة في تفسير فعل إنساني تنشأ عن طريق عملية منطقية ذهنية يقوم بها المؤرخ الباحث عن الدوافع الذهنية الداخلية التي جعلت فاعل الفعل يقوم به. كل فعل إنساني ينمُّ عن جانبين: خارجي وداخلي. الخارجي متمثل بشكل حركة الفعل المادي البادي للعيان، والداخلي متمثل بالدوافع الفكرية عند صاحب الفعل.

فيرى كولنغود أنَّ المؤرخ الحقيقي لا يسأل: «ما صنف الحدث الذي سبق الحدث المفسَّر وما صفاته؟»، بل يسأل: «ما المبررات الفكرية التي تجعل الفعل مفهومًا وواضحًا؟». إنَّ التاريخ الجيد والأصيل يسعى إلى استرجاع المعاني الفكرية التي حدثت بالفاعل أن يفعل فعله.

وقد رفض كولنغود ما قد يتبادر إلى الذهن من أنَّ رأيه هذا ينمُّ عن تماثل بين المؤرخ وفاعل الحدث التاريخي، مصحوبًا بعملية سيكولوجية داخلية. فكولنغود لا يقصد بعملية الاسترجاع أنَّ المؤرخ يسترجع بالضبط أفكار الوكيل (الفاعل) التاريخي، بل نوعًا مشابهًا لهذه الأفكار.

والفشل في معرفة أخذ المبني المعرفي ومنطق دوافع الوكيل إلى منصة الفهم التاريخي، يقود المؤرخ إلى كتابة قصة أو سردية تاريخية سيئة، فالمؤرخ السيئ ينسخ نصوص مصادره من دون تفحص معانيها الداخلية.

هرمنوتيكيا: تأويل لا تفسير:

يقرُّ ويليام دراى بالتقدير الذهني للمؤرخ في اعتماد رأيه في اختيار المبرر الذي كان من الممكن أن يختاره الفاعل التاريخي في تبرير فعل. كي لا يُفهم أنَّ كل فاعل تاريخي هو عقلائي. ادَّعى دراى أنَّ الحدود بين الأفعال العقلانية وتلك غير العقلانية غير محددة، وأنَّه توجد مساحة واسعة بين النوعين من الأفعال تجعل المؤرخ يتعرض إليها ويُصنِّفها إلى درجات. تبيَّن دراى مفهوم استرجاع أفكار الفاعلين التاريخيين، وإقراره بدور المؤرخ في التقدير والتقويم من أجل اختيار مبررات الفعل، جعلاه يقترب من المدرسة الهرمنوتيكية الحديثة.

يعتبر دارسو الفلسفة والتاريخ أنَّ دلثي من أهم من وطَّد دعائم الهرمنوتيكيا الحديثة، حيث جمع بين الهرمنوتيكيا وفلسفته التجريبية-الحسية، أو الإمبريقية (Empiricism).

تعتمد الهرمنوتيكيا عند دلثي على تأويل متدرِّج من فهم ظاهر الأفعال والأفعال الإنسانية ونتاجها، إلى فهم باطن معانيها الداخلية، ووضعها في سياقاتها التاريخية. الفهم - إذن - هو مسار ينتقل من الظاهرة الحسية الخارجية إلى (الحقيقة) الداخلية القائمة في باطنها.

ويُقرُّ غادامير بأنَّ سير أغوار السياقات الثقافية العامة والدوافع الثقافية العامة والشخصية التي كانت وراء أي عمل تاريخي أمر صعب؛ إلاَّ أنَّه يدعو إلى اتباع منهج هرمنوتيكيا قادر على جعل هذه السياقات والدوافع أكثر فهمًا. يطلق على هذه السياقات الآفاق الثقافية التي تتكون منها وفيها الأعمال التاريخية.

دمج الآفاق (The Fusion of Horizons):

ويقصد بأفق عند غادامير، ذلك المدى الثقافي الذي يستطيع المؤرخ أن يصل إليه من موقع مشاهداته وإدراكه. وبما أنَّ المؤرخ جزء من إرثه الثقافي، ومَّا يحمله من معتقدات وأعراف وأفكار، ويتعامل مع ثقافة الماضي، فهو من حيث يدري أو لا يدري يقوم بحوار مع الماضي. يجري هذا الحوار عن طريق دمج أفق المؤرخ الثقافي بأفق الثقافي لأبناء الفترة التاريخية التي يبحث فيها، وهذا كفيل بتحقيق (فهم) تاريخي يتضمن حقيقة مدعاة.

* * * * *

الفصل الثاني

الرّد على ما بعد الحداثة وإحياء الثقة بالتاريخ

شحذ أسلحة قديمة في مواجهة ما بعد الحداثة:

انقسمت آراء فلاسفة التاريخ حول مفهومهم لأحداث الماضي إلى قسمين:

قسم: يرى أنّ المؤرخين باستطاعتهم بناء أحداث الماضي من جديد عبر القرائن التاريخية الموجودة بالمصادر، وهذا المفهوم ارتبط بمدرسة فلسفية (وضعية-واقعية).

والقسم الثاني: يعتقد أنّ الأحداث المبنية على قرائن، وعلى سردية المؤرخ لا يمكن مطابقتها مع الأحداث كما حصلت، وهذا يتبع مدرسة (مشككة-نسبية)، لا تؤمن بالوصول إلى معرفة تاريخية موضوعية.

ومع بزوغ فكر ما بعد الحداثة، نشأ وضعٌ جديد عندما خرجت من المدرسة المشككة-النسبية اتجاهات فكرية لم تنف قدرة المؤرخين على تقديم تاريخية لماضي حقيقي وحسب، بل رأت أنّ الكتابة التاريخية هي سردية، أحداثها متخيلة تمامًا مثل أحداث الرواية الأدبية، على الرغم من أنّها معتمدة على قرائن المصادر.

انبرى عدد من المؤرخين والفلاسفة للدفاع عن حرفية التاريخ ضد مقولات ما بعد الحداثة، والتي وصفوها بالعدمية، ولكن هؤلاء المؤرخين صاغوا مقولاتهم تحت وطأة تحدي ما بعد الحداثة مستعينين بفلسفة وضعية جديدة، ومتخلين عن القديمة التي لم تعد قادرة على التحدي، وسنستعرض بعضًا من هذه المحاولات في الصفحات التالية.

دفاع جيوفري إلتون عن الكتابة التاريخية الحرفية:

يعتبر إلتون أحد أهم المؤرخين المدافعين عن منهجية الكتابة التاريخية كما وضعها رانكي وغيره في القرن التاسع عشر، وأحد المتصدّين إلى فكر ما بعد الحداثة.

ففي أواخر ستينيات القرن الماضي، وقبل تبلور معالم نظريات ما بعد الحداثة، كرّس إلتون كتابه «ممارسة التاريخ»⁽¹⁾ للدفاع عن التجربة العملية للمؤرخين ضدّ منظري وفلاسفة التاريخ الذين أطلقوا أحكامهم على العملية الفكرية للمؤرخين، من دون أن يدخلوا في تجربة ممارسة البحث المعتمد على تمحيص المادة التاريخية ونقدها.

وبعد أن وضعت أفكار ما بعد الحداثة الكتابة التاريخية على محلّ التحليل والنقد، أصدر إلتون كتابه «العودة إلى الجوهر» شاحداً فيه أسلحته القديمة في كتابه الأول، كي ينقذ حرفة التاريخ من براثن موجة الفوضى التي خلفتها ما بعد الحداثة.

يُطالب إلتون قراء التاريخ ألاّ يعتمدوا على مؤرخٍ هاوٍ مهما كانت السردية التي يعرضها سلسلة، بل على مؤرخ محترف، يعتمد مناهج البحث والكتابة التاريخية المتفق عليها منذ رانكي. ومع أنّ المؤرخ المحترف يسعى إلى معرفة واقعية الماضي؛ إلاّ أنّه لا يستطيع الوصول إلى الحقيقة النهائية لهذه الواقعية، ولا يستطيع أن يُقدّم سردية فوقية؛ لتكون نظرية عامة حول مسار التاريخي الحتمي المضبوط بقواعد التطور الحضاري الإنساني، كما يعتقد أصحاب النظريات الأيدولوجية.

وتحت ضغط موجة ما بعد الحداثة شقّ إلتون هجومه على أشكال التنظير الفلسفي كلها. هذا التنظير الذي يقوِّض منهجية التاريخ وجرّفته، فالتاريخ الصحيح - من وجهة نظره - هو ما يكتبه المؤرخون الحرفيون الذين يهتمون بتجارب وأفكار وأعمال الناس الذين عاشوا في الماضي، لا بالناس الذين يعيشون في الحاضر وما يحملونه من هموم وأفكار.

ومن هذا المنظار إلى التاريخ التام أو الصحيح، يرى إلتون أنّ استعمال أي نظرية، اجتماعية كانت أو فلسفية، يقود المؤرخ المنظر إلى ملاءمتها مع أفعال الفاعلين التاريخيين وأفكارهم. ففي رأيه النظرية تقود إلى انتقاء القرائن، ومن ثمّ تسكب عليها المعاني. فيعتقد إلتون أنّ المؤرخ المنظر يصوغ أسئلته ويحدد أجوبته مسبقاً من أجل دعم النظرية.

ويوجه إلتون نقده إلى نوعين من استخدام النظريات:

الأول: متعلق بالنظريات الفلسفية التي تنفي واقعية الماضي، وترى أنّ كتابة التاريخ هي في الأساس انتقائية، مرجعياتها ليست خارج نصوصها وسياقاتها، وهي بالتالي لا تعبر إلاّ عن نفسها.

(1) Geoffrey Elton, The Practice of History (Glasgow: Collins 1969).

الثاني: مرتبط بنظريات وفرضيات علماء الاجتماع التي يستعملونها في الاستنتاج ووضع البراهين. فيعتبر إلتون أن استعانة التاريخ بنظريات مماثلة لتلك المستعملة في العلوم الاجتماعية نابعة من محاولة جعل التاريخ علمًا مشابهًا من حيث الهدف والمنهج، ونابعة من مفهوم خاطئ لمصطلح العلم باعتباره مقياسًا معياريًا لمعرفة مؤكدة مطلقة، وهذا ما لا يوافق عليه.

وتدلُّ كتابات إلتون على أنه يقرُّ بوجود إبستيمولوجيا ومناهج خاصة ومستقلة لهذا التاريخ الساعي إلى استعادة أحداث الماضي الحقيقية، وليس إلى صوغها كما تصاغ الأعمال الأدبية.

وفي النهاية أزرى إلتون بهذه المضام - يقصد ما بعد الحداثة - والتي لا تنمُّ عن تقدم في النظرية التاريخية التي تعاني (الانتقائية المنحازة للقرائن)، وقد طالب المؤرخ المحترف تخلص دراسة التاريخ من (المطرقة المزعجة) للنظريات الأيدولوجية التي لا تحترم الماضي، والتي تُخضع عمل المؤرخ لمخططات تفسيرية مسبقة، وتُجره على ملائمة قرينته لنموذج فكري مفروض من الخارج، ويعزو إلتون أصول هذه النظريات الجديدة إلى (فيروس) نشره فرنسيون مميّزون بالقدرة على التنظير.

إمبريقية جديدة في مواجهة التشكك:

ونعرض هنا المقاربة الفلسفية لأحد أهم ممثلي الفلاسفة في الرد على مفكري ما بعد الحداثة، وهو كريستوفر بهان ماكولا (McCullagh) الذي كرّس جهوده للدفاع عن مصداقية المعرفة التاريخية. تمثل دفاعه وفلسفته في مقالات عديدة وثلاثة كتب: «إثبات الوصف التاريخي؛ صحة التاريخ؛ ومنطق التاريخ: استعراض لمشهد ما بعد الحداثة»، حاول من خلالها تطوير طريقة إمبريقية جديدة (New Empiricism) يعتمد عليها مؤيدو نظرية الواقعية التاريخية.

ترتكز فلسفة ماكولا التاريخية على إدراك متمثل في الإيمان بأنَّ معطيات المؤرخ ومعلوماته واستدلّاله واستنتاجه صحيحة وموثوق بها بحيث تمنح الوصف التاريخي مصداقية وواقعية.

ويقر ماكولا بصعوبة الوصول إلى معرفة مطلقة للأحداث كما حصلت، ويوافق على أن اختلاف الثقافات وقصور اللغة عن وصف الواقع يعيقان معرفة الأحداث والمسارات التاريخية، كما حصلت فعلاً في الماضي.

وفي كتابه: «منطق التاريخ» أطلق اسمًا جديدًا على فلسفته الإمبريقية الحديثة، وهو «النظرية النقدية للحقيقة» (Critical Theory of Truth)، ويطبّقها على مفهومة للواقعية التاريخية وصدق أوصاف المؤرخين المحترفين.

حاجج ماكولا في معرض رده على المشككين في المعرفة التاريخية بأن معرفتنا للواقع ليست ثابتة، بل متطورة بحسب توسع تجاربنا وزيادتها، وهي التي تُعلّمنا كيف نستطيع الاعتماد على تصوراتنا. إن معرفتنا أحداث الماضي وصيغته الاجتماعية متجددة بفعل تحسّن أدوات البحث التاريخي، والمؤرخون يستطيعون التأكد من أنّ أوصافهم التاريخية هي جزء من تفسير مُتميّز للقارئ المتاحة، ما يجعلهم يُعَوّلون على صدقية هذه الأوصاف. وتناول أيضًا قضية فهم النص، وعلاقة هذا الفهم بصحة المعرفة التاريخية، محاولاً سبر أغوار علاقة النص بالسياق الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي كتب فيه، وعلاقة النص بنيات كاتبه وفهم قارئه.

ولأنّ الأفعال الإنسانية هي التي تصنع الأحداث والمسارات التاريخية؛ تطرّق ماكولا لآراء الفلاسفة الذين حاولوا فهم الأسباب الذهنية عند الفرد التي تجعله يُقدّم على فعل معين، وكذلك الجماعات، وقد خلص إلى نتيجة تناسب نظريته النقدية - كما يسميها - تفيد بأنّ المؤرخين الباحثين عن أسباب الأفعال الإنسانية يبنون فرضياتهم على قرائن لا تكفل بالضرورة إعطاء تفسير كامل لهذه الأفعال، بل تكفي لأن تُفسّر بعضاً منها، وذلك لأنّ المؤرخين أنفسهم يركزون عادة على جوانب معينة يريدون تفسيرها، ويهملون جوانب أخرى.

وفي النهاية: يجوز لنا أن نعتبر فلسفة ماكولا النقدية رافداً يصبّ في نهر نظرية استعادة الماضي التي بشر بها رانكي في القرن التاسع عشر، وهي التي عزها مؤرخون أمثال إلتون للرد على هجمات ما بعد الحداثة. لكن الفرق بين ماكولا وهؤلاء المؤرخين أنّه لم يدفن رأسه في الرمل متحاشياً عرض حجج ما بعد الحداثة المتميزة بالتنظير المحكم.

نحو واقعية عملية:

في نهاية القرن العشرين؛ أسهم بعض المؤرخين في النقاش الذي أثاره مفكرو ما بعد الحداثة حول المعرفة التاريخية، ومن هؤلاء: المؤرّخة (إليزابيث فوكس-جينوفيز) التي تعاونت مع (إليزابيث لاش-كوين) في إصدار كتاب يضم مقالات لعدد من المؤرخين يتناولون فيها التمايز والتناقض الذي حصل في أواخر القرن العشرين بين الحداثة وما بعد الحداثة في الكتابة التاريخية. ويقدم كتابهما «إعادة بناء التاريخ» حججاً مضادة لتلك التي قدّمها مونسلو، كأحد المدافعين عن ما بعد الحداثة.

تدعم فوكس-جينوفيز الكتابة التاريخية ذات التوجهات الحداثيّة، حيث تعتبر أنّ قيم الحداثة ملتزمة بمهنية المؤرخين، وقيم ما بعد الحداثة تنزع - في نظرها - عن التاريخ منزلته الرفيعة باعتباره فرعاً من فروع البحث المستقلة في دراسة الماضي التاريخي. وتشير أيضاً إلى أنّ المؤرخين الذين يعملون وفق مفاهيم الحداثة في استعمال القرائن واستخراج الحقائق، يُجمعون في أغلبيتهم العظمى على أنّهم قادرين على تقديم أعمال تاريخية ذات مصداقية، تصد هجمات ما بعد الحداثة، التي تروّج أفكاراً تقوّض الكتابة التاريخية، باعتبارها حرفة تعني بدراسة الماضي، وتصدر أحكاماً باعتبار الكتابة التاريخية كلها أدباً خيالياً وليد ظروف الحاضر،

وَمُطَعَمًا بمصالح وآراء المؤرخين، وتزعم أيضًا أنَّ فكر ما بعد الحداثة يجعل الفرد سجين الخطاب الثقافي لحاضره ومجتمعه، ما يؤدي إلى إبعاد المؤرخ عن التثبث بقيم البحث التاريخي المعتمد على تحييد ظروفه ومصالحه.

وفي الولايات المتحدة قامت ثلاث مؤرخات معروفات: (جويس أبلبي، ولين هنت، ومرغريت جاكوب)، وبغرض تحدي هجمات ما بعد الحداثة، أسسن نظرية وأطلقن عليها اسم الواقعية العملية (Practical Realism) باعتبارها بديلاً من الواقعية التقليدية التي بشر بها رانكي، والتي تبناها بعض فلاسفة التاريخ، ومن ثمَّ عززها إلتون.

تعتبر أبلبي وزميلاتها أنَّ تبني مفكري ما بعد الحداثة النظريات اللغوية التي ترى أنَّ اللغة مبنية على علاقة اعتبارية بين الدال والمدلول، هو العامل الحاسم في هدم أركان نظرية التطابق بين الوصف التاريخي والواقع، ويعتبرن النقاش حول العلاقة بين التاريخ وما بعد الحداثة يدور في الأساس حول كيفية جسر الهوة بين سجلات الماضي وتأويل هذه السجلات في سردية المؤرخ.

ويشدّدن على أنَّ عدم تطابق الماضي مع ما يكتبه المؤرخون، وذلك لا يعني، أن يتوقف المؤرخون عن توخي الدقة، والتصدي للنسبيين المناهضين للواقعية، والزاعمين باستحالة التطابق، ويتفقن على أنَّ المؤرخ الواقعي العملي يدمج بين تجانس السردية التي يقدمها، وتحليل أسباب الأحداث ومساراتها وسياقاتها الاجتماعية.

وتشدد أبلبي وزميلاتها على أنَّ وصف واقعية الماضي يجب أن يبقى في المرتبة الأولى على سُلّم أفضليات المؤرخ الذي يتوجب عليه أن يبقى يقظًا لا ينجح إلى تغليب التعبير الكتابي على مادته التاريخية، كي لا تلحق صياغاته اللغوية الضرر بدقة وصفه لواقعية الماضي.

فالتاريخ في نظرهن ليس خطابًا مبنياً على خطابات، كما يدّعي منظرو ما بعد الحداثة الذين لا يعيرون أهمية للمصادر. التاريخ هو استعادة الماضي التاريخي من خلال القرائن المستنبطة من المصادر، ودوافع المؤرخين الشخصية، واستعمالهم مصادر غير محايدة، لا تعيق بحثهم عن واقعية الماضي، وتوحيهم الوصول إلى موضوعية محدودة.

اتهام ما بعد الحداثة بقتل التاريخ:

كان كيث ويندشتل (K. Windschuttle) أحد المؤرخين الذين تصدوا لهجمة ما بعد الحداثة على التاريخ، ووصف هذه الهجمة بكلمتين: «قتل التاريخ»، كانتا العنوان الرئيس لكتابه الذي أضاف إليه عنواناً ثانوياً يكشف فيه عملية القتل وهوية

القاتل: «كيف اغتال النقد الأدبي والمنظرون الاجتماعيون ماضيًا؟»⁽³⁾، ويشرح ويندشتل في كتابه الدوافع والعوامل التي أدت إلى (القتل)، ويعرض في الفصلين الأخيرين دفاعه عن استقامة وأمانة التاريخ باعتباره علمًا، واعتراضه على اعتبار التاريخ أدبًا. وفي نظر ويندشتل: إنَّ أحد أسباب نجاح اقتحام مفكري ما بعد الحداثة العلوم الإنسانية والاجتماعية هو غموض وتعقيدات كتابتهم، فحين يصطدم قارئ غير متمرس بهذا الغموض، محاولًا التعرف إلى ما بعد الحداثة، أو إلى الهرمنوتيكًا، أو على ما بعد النبوية، فهو يظن أنه يقرأ لغة أجنبية لا يعرفها. والأخطر في كل هذا، في رأيه، هو أن الأوساط الأكاديمية الغربية بدأت تعتبر الكتابة الواضحة ضروريًا من ضروب الضحالة، فيتخذ بعضهم من الغموض منهجًا في الكتابة على اعتبار أن الغموض يعبر عن تفكير عميق، وعن منزلة رفيعة.

إنَّ أهمية كتاب ويندشتل لا تكمن في حججه التي قدّمها في نقاشه مع فكر ما بعد الحداثة؛ فهو لم يضيف كثيرًا، ولم يقارع الحجة بالحجة، بل تناول بشكل مفصّل وواضح تيارات فكر ما بعد الحداثة، متهمًا إياها بتعطيل مهنية التاريخ. وكما يكون أكثر وضوحًا قدم ويندشتل أمثلة من البحث التاريخي، بيّن فيها قصور مفكري ما بعد الحداثة الذي يحشرون نظريات المنحى الثقافي، المعتمدة على النبوية وما بعد النبوية، في تفسير أحداث التاريخ ومساراته.

التشييد الاجتماعي والمعرفة التاريخية:

استعمل مصطلح التشييد الاجتماعي (Social Construction) في كثير أدبيات العقود الأخيرة، ونكتفي بعرضه وتحليل معناه من خلال كتاب إيان هاكينغ (I. Hacking) (1936-) الذي صدر في عام (1999م)، حاملًا في عنوانه المصطلح نفسه: «التشييد الاجتماعي لماذا؟»⁽⁴⁾.

يعتقد دارسو أعمال هاكينغ أنَّ كون وميشيل فوكو كانا من أهم المفكرين الذين أثروا في فكره الفلسفي والعلمي. تركزت دراساته في بداية حياته الأكاديمية على فلسفة العلوم. لكن مقارباته التاريخية لهذا الموضوع قادته، في تسعينيات القرن الماضي، إلى الاهتمام الزائد في العلوم الإنسانية. ويشير هاكينغ إلى أنَّ كثيرين من دارسي العلوم استعملوا مصطلح التشييد الاجتماعي من دون أن يعطوه حقه في فهم منظومة العلوم وتطوُّرها.

⁽³⁾ Keith Windschuttle, The Killing of History: How Literary Critics and Social Theorists are Murdering our Past (New York: Free Press, 1997), 99. 2-5.

⁽⁴⁾ Ian Hacking, The Social Construction of What? (Cambridge, mass: Harvard University press, 1999).

ويعتقد هاكينغ أن مفعول التشييد الاجتماعي لا يقتصر على تصوير الواقع، بل يتعداه إلى صياغة هذا الواقع وتغييره، فالناس يبنون مفاهيمهم الاجتماعية، ويتبنون ما بنوه؛ ليسلكوا وفقاً له كأنهم يبنون أنفسهم.

يرى هاكينغ الفوكوياني - نسبة إلى فوكو - أن للتشييد وجهين:

■ تشييد اجتماعي نفهم الواقع من خلاله.

■ تشييد اجتماعي نبني الواقع من خلاله.

وكي لا يفهم أنه مؤمن بالحتمية، يضيف هاكينغ أن الواقع الاجتماعي لس قدرًا محتومًا ومفهومًا، بل كان من الممكن أن يكون مغايرًا لِمَا هو عليه الآن. الواقع هو نتيجة تطور تاريخي، فيه كثير من المصادفة والاحتمال، وليس تطورًا حتميًا.

تأثير فلسفة هاكينغ في معرفة الكتابة التاريخية ومنهجيتها.

يمكن اختصار هذا التأثير على النحو التالي: إنَّ المؤرخين، حين يبحثون الماضي، يتعاملون مع نوعين من التشييد الاجتماعي:

الأول: يخص التشييد الاجتماعي للجماعات والأفراد في زمنهم الذي حدّد عقائدهم وفهمهم للواقع، وأثر في أفعالهم وأفكارهم.

الثاني: تشييد اجتماعي يخص الحاضر الذي يؤثر في فكر المؤرخ ومنهجه في بحثه وكتابته.

ولفهم أكبر لتأثير فلسفة هاكينغ نعرض رأيه حول عملية البحث التاريخي كما تتمثل في الأسئلة والاجوبة التي يستخدمها المؤرخون.

فعلى الرغم من الأسئلة والاجوبة تظهر وكأنَّ تناقضًا يُفرِّق السؤال التاريخي عن جوابه، إلا أنَّ المؤرخين لا يستطيعون في واقع الامر أن يتخلصوا من الربط بينهما.

وفي نظره، حتى لو فرضنا أنَّ المادة التاريخية المدروسة منفصلة دائمًا عن عالم المؤرخين، فهؤلاء يبدؤون ببحثهم، على الأغلب، مزوّدين بخلفيات مرتبطة بتشييدهم الاجتماعي الذي يؤثر فيهم تأثيرًا حاسمًا. يوجّه التشييد الاجتماعي المؤرخين نحو بحثهم، ويحدد لهم المفاهيم التي بواسطتها يطرحون فرضياتهم وأنواع الأسئلة التي يسألونها. صحيح أنَّ المصادر التي يستخدمها المؤرخون

هي، على الأغلب، خارج نطاق تشييدهم الاجتماعي؛ إلا أن أجوبتهم المعتمدة على هذه المصادر مرتبطة بنوع الأسئلة التي يطرحونها؛ وبالتالي تحدد مسبقًا نوع الإجابة عنها.

التشييد الاجتماعي يجعل المؤرخين يبنون ويستبدلون أنواعًا من الماضي، أي بمقدورهم أن يحولوا الأحداث التي عاشها الناس في الماضي إلى أحداث من نوع جديد لم يكن لها وجود في عالم المفاهيم عندما حدثت، وهذا متعلق باستعمال تسميات ومصطلحات الحاضر لوصف حالات في الماضي قد يعتقد المؤرخون أنها مشابحة لتسمياتهم ومصطلحاتهم.

محاولة الكليومترية جعل التاريخ علمًا:

حين بدأت عواصف فكر ما بعد الحداثة تهز فكرة علمية الكتابة التاريخية، دار نقاش بين جيوفري إلتون المدافع عن منهجية الكتابة التقليدية كما وضعها رانكي، والرافض في الوقت نفسه فكرة علمية التاريخ، وبين المؤرخ الأميركي روبرت وليم فوغل، أحد المدافعين عن التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي العلمي، أو التاريخ الجديد، كما تعرفه الأدبيات التاريخية. وينتمي فوغل إلى مدرسة تاريخية ظهرت في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين، حملت اسم (Cliometrics)، واعتمدت على القياسات الكمية في عرض أحداث ومسارات ذات صلة بالتاريخ الاقتصادي-الاجتماعي وشرحها.

يزعم فوغل أن منهج الكليومترية هو منهج علمي يختلف عن التاريخ التقليدي من حيث معالجة القرائن التاريخية. فمنذ القرن التاسع عشر اهتم التاريخ التقليدي، في نظره، بالسياسة وأهمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى فوغل أن ظهور مدرسة أنال في فرنسا كان تعبيرًا عن التوجه الجدي في تطبيق العلوم الاجتماعية والقياسات الكمية في دراسة التاريخ. واعتبر أن نفور المؤرخين التقليديين من الإحصاء والقياسات الكمية نابع من تبنّيهم مبدأ جال القانون والمحققين في معالجة القرائن وشهادات الأفراد ذوي العلاقة بالأحداث.

تتوخى الكليومترية دراسة نماذج السلوك ليس عن طريق تخيل دوافع هذا السلوك، بل قياسه بواسطة معادلات رياضية، ومن ثمّ البحث عن قرائن كمية تثبت صحة أو عدم صحة هذه المعادلات التي تؤدي، في النهاية، إلى معرفة التطور في الماضي.

ففي نظر فوغل يركز المؤرخون التقليديون على أفعال الأفراد وأفكارهم وعلى وصف هيكلية مؤسسات معينة من دون تحليل الأثر العامة التي تحصل فيها هذه الأفعال والأفكار والوظائف. بمعنى آخر، يعتم هؤلاء بأحداث غير متكررة، تحصل مرة واحدة لا يجمع بينها شيء. أمّا الكليومترية؛ فتهتم بقياسات كمية لتفسير الأحداث الفردية، وكشف ظواهر متكررة تفصح عن حالة عامة أو سلوك عام في الحياة الاجتماعية.

ويزعم فوغل أنّ مصداقة الكليومترية العلمية أدت إلى رواج الدراسات التاريخية الكمية، وأنشأت لها مجالات تخصصية عديدة. وأدت كذلك إلى ظهور منافسة بين نموذج التاريخ التقليدي ونموذج «التاريخ العلمي»، من حيث مناهجها ومفاهيمها والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- يمثل موضوع البحث خلافاً مركزياً بين الكليومترية والتاريخ التقليدي؛ لأنّ المؤرخ الكليومتري (العلمي) يركز على الجماعات الإنسانية وعلى تكرار الأحداث، بينما يركز المؤرخ التقليدي على أفراد معينين، وأحداث منفردة غير متكررة.
- يركز التقليدي على قضايا تاريخية يكون لحدسه العشوائي الكلمة الأخيرة، بينما يركز المؤرخ (العلمي) على تحليل القضايا التاريخية بواسطة تصنيفها وتنظيمها وقياسها.
- خلافاً للمؤرخ التقليدي الذي يكتفي بالقرائن المكتوبة غير الكمية التي تُعرض أحكامه إلى الخطأ، يجمع المؤرخ (العلمي) القرائن المتعددة، مكوناً منها معلوماته القابلة للقياسات الكمية.
- وبينما يُفضّل المؤرخ التقليدي عدم التعاون مع زملائه في اعتباره أنّ العمل التعاوني ينفع في المصانع لا في البحث التاريخي، يعتمد المؤرخون (العلميون) على البحث الجماعي.
- يحاول المؤرخون التقليديون ضمّ الجمهور العريض إلى قُرَائِهِمْ، يعتقد المؤرخون (العلميون) أنّ أعمالهم لا تهم الجمهور العريض الذي يقرأ التاريخ من أجل المتعة والتسلية، بل تهم مؤرخين ومثقفين معينين بفهم تاريخي (علمي).
- وفي معرض ردِّ إلتون على هذه الفروقات التي شرحها فوغل، وفي محاولة لخلق تعايش بين الكليومترية والتاريخ الحربي، حدّر المؤرخين الذين يدعون العلمية، أمثال فوغل، من الاستمرار في نظرتهم المتعجرفة، والمؤرخين الحرفيين من التعصب الاعمي نتيجة شعورهم بأنّ منهجهم مهدد.

الكتابة التاريخية علمية منذ رانكي:

وسنعرض هنا مقارنة أفيزير توكر (A. Tucker)، (١٩٦٥-)، أحد فلاسفة التاريخ الجدد الذين يدافعون بقوة عن علمية الكتابة التاريخية، من خلال كتابه: «معرفة الماضي: فلسفة الكتابة التاريخية (٢٠٠٤م)»^(٥)، وما زالت أصداءه تشد كثيرين من المهتمين بالمعرفة التاريخية.

(٥) Aviezer Tucker, Our Knowledge of the Past: A Philosophy of Historiography (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

يميز توكر بين مصطلحي: (التاريخ)، و(الكتابة التاريخية)، فيُعرّف الأول باعتباره أحداث الماضي، ويُعرّف الثاني باعتباره عروضاً مقدمة ومتمثلة في تأويل أحداث الماضي على شكل نصوص وأفلام وتسجيلات صوتية، وهو إنتاج المعرفة حول الماضي بصورة جاهزة لاستهلاك القراء. إنّ الفصل بين التاريخ والكتابة التاريخية، عنده، موازٍ للفصل بين الطبيعة التي يدرسها العلماء والعلم الذي يدرس هذه الطبيعة، ما يعني أنّ توكر يرى أنّ للتاريخ وجوداً مستقلاً عما يكتبه المؤرخون.

فلسفة الكتابة التاريخية تدرس إبستيمولوجيا معرفتنا للتاريخ، والعلاقة بين الكتابة التاريخية والقارئ، ولا تدرس التاريخ مباشرة، وإن فعلت ذلك تحوّلت إلى مجرد كتابة تاريخية علمية تدرس التاريخ عبر قرائنه الباقية.

يرى توكر أنّ فلسفة الكتابة التاريخية تُعالج، ثلاثة جوانب رئيسية:

- **الفينومينولوجي (Phenomenological)**، والسؤال المركزي في هذا الجانب هو: كيف يفهم المؤرخون مشاريعهم البحثية؟ لذلك يقوم الجانب الفينومينولوجي بتحليل التجربة الواعية للعلماء أو المؤرخين، من خلال تقويم ملاءمة مشاريعهم البحثية لقيم الوعي المطلوبة عندهم وعند الآخرين.

- **الوصفي (Descriptive)**، ويحاول الجانب الوصفي أن يعرض الصفات التي تتمتع بها الكتابة التاريخية باعتبارها فرعاً من فروع الدراسة.

- **التوجيهي (Prescriptive)**، ويتناول هذا الفرع المعايير الصحيحة لممارسة الكتابة التاريخية، كما يفعل بعض فلاسفة التاريخ الذين ينصحون المؤرخين بتبني مناهج في الفهم والتفسير التاريخيين.

ويحدّر توكر من الخلط بين الجانب الوصفي والجانب الفينومينولوجي؛ لأنّ هذا الخلط يؤدي حتماً إلى مزج بين وصف الكتابة التاريخية ووصف ما يُفكّر به المؤرخون حول ممارستهم. كما أنّه يحدّر من خلط الجانب الوصفي مع الجانب التوجيهي الذي يؤدي، إلى مزج الوصف بالنصائح المقترحة في شأن الكتابة التاريخية (الصحيحة).

يتبنى توكر تمييز الفيلسوف ليون غولدشتاين الذي يميز بين المنتج النهائي التاريخي الذي يظهر على شكل سردية معروضة لجمهور القراء، يطلق عليها البناء الفوقي (Superstructure)، وعملية البحث التاريخي التي يقوم عليها المنتج وما يصاحبها من تعامل المؤرخ مع القرائن وغيرها من نشاطات حرفية، ويطلق عليها البناء التحتي (Infrastructure). ويعلن توكر أنّ كتابه يركز على إبستيمولوجيا البناء التحتي بهدف فهم طرائق البحث في الكتابة التاريخية العلمية التي تساعد في تقويم المعرفة التاريخية.

ويقسم توكر فلسفة الكتابة التاريخية إلى قسمين:

- فلسفة الكتابة التاريخية العلمية، وهي المرتبطة بالإبستيمولوجيا، وهذه تستعمل الجمل السردية بهدف وضع الحدث في مساره التاريخي.
 - فلسفة الكتابة التاريخية التأويلية، وهذه تضم في تأويلها نواحي ذات طابع قيمي أخلاقي، ونواحي سياسية وجمالية، وتستخدم الجمل السردية بهدف إبراز أهمية الحدث وما يحمله من قيم.
- يقارن توكر بين فلسفة العلم وفلسفة الكتابة التاريخية، مستنتجاً أنّ هناك تشابهاً كبيراً إلى حد التوافق بين المقاربات النظرية التي تُعالج الاثنيتين. فتعتمد مقاربات فلسفة الكتابة التاريخية على القرائن التي تثبت صحة هذه الكتابة، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الكتابة التاريخية بتقديم تفسير للقرائن.
- وردّ توكر على المشككين في وجود معرفة تاريخية مؤكدة، والذي يعززون عدم وجودها إلى خيارين لا ثالث لهما: إمّا التشكيك (Skepticism) المطلق بوجودها، وإمّا وجودها الخفي (Esotericism) الذي يعيق تفسير كيفية وجودها ولماذا هي موجودة، وللدرد على هذين الخيارين اعتمد توكر على مبدأ التوافق (Consensus) بين المؤرخين على وجودها، واضعاً ثلاثة شروط لهذا المبدأ:

١- أن يكون توافق المؤرخين ليس قائماً على إكراه (Un-coerces).

٢- أن يكون التوافق قائماً من مؤرخين متغايرين في وجهات نظرهم.

٣- أن يضم هذا التوافق مجموعة كبيرة جداً من المؤرخين.

أظهر تطور الكتابة التاريخية في نظر توكر، أنّ هؤلاء المؤرخين يتوافقون على نتائج بحوثهم التاريخية بشكل مستقل عن اختلاف مصالحهم، وتبدل الفترات التاريخية، والسياقات التي يكتبون فيها، ومستقل عن تنوع اعتقاداتهم وآرائهم السياسية. ويختلف هذا التوافق عن توافق جماعة متجانسة (Homogeneous) تصل إلى توافقها بالإكراه من سلطة معينة أو أيديولوجية مشتركة.

ويرى توكر أنّ النموذج - المثال للكتابة التاريخية العلمية ظهر في ألمانيا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حين ومن ثمّ انتشر إلى سائر العالم حين حصل توافق تلقائي بلا إكراه بين جماعة متغايرة في التوجهات كانت قد تبنت مفاهيم ونظريات وقيم

إدراك مشتركة، وأخذتها من ثلاثة فروع في الدراسة: نقد النصوص التوراتية والفيلولوجيا الكلاسيكية ودراسة اللغات المقارنة. ويرجع تأسيس هذه الكتابة العلمية في بداية القرن التاسع عشر إلى رانكي حين تبني مناهج إدراك جديدة قائمة على جمع القرائن، نقدها، تحليلها، ومن ثم الاستنتاج.

* * * * *

الفصل الثالث

السياقات الاجتماعية والثقافية في الكتابة التاريخية

في هذا الفصل سنعرض تعامل المؤرخين وفلاسفة التاريخ مع الأحداث والسياقات والمسارات التاريخية وتحليلها، دون العودة إلى نقاشات القضايا المعرفية والمنهجية التي أبرزناها في الفصلين السابقين، ومتوخين معرفة طبيعة الكتابة التاريخية كما تظهر في الأعمال التاريخية

الفرق بين أحداث الحوليات والكتابة التاريخية:

ننطلق في هذا العرض من المقارنة بين المواد الخام المكتوبة، والكتابة التاريخية التي تعتمد على هذه المواد في بناء منتجات تاريخية جاهزة لاستهلاك القراء، وسنعمد في هذا العرض على كتاب وليم ولش (W Walsh) (١٩٣١-١٩٨٦): «مقدمة إلى فلسفة التاريخ»^(٦)، والذي ميز فيه بين المواد الخام التاريخية الموجودة في بقايا الماضي، ومنتج الكتابة التاريخية في الحاضر.

يستعين ولش بفيلسوف التاريخ الإيطالي بنيدتو كروتشه الذي ميز بين التاريخ (التام) (Proper History)، والكتابة التاريخية الحولية (Chronicle)، واصفاً الأول بالأفكار الحية (في الحاضر) حول الماضي، والثانية بالميتة والغامضة.

إنَّ المؤرخ، في نظر ولش، لا يكتفي بسرد الأحداث، بل يتعدى ذلك إلى محاولة عرض أسباب حدوثها، وحين يفشل في ذلك، بسبب قلة القرائن، يجد نفسه يروي أحداثاً عرضية منعزلة لا تعطي الصورة الكاملة المتجانسة.

يميز ولش بين التاريخ التام والكتابة التاريخية الحولية، وهذا التمييز يقربنا من محاولة فهم العلاقة بين الحدث التاريخي والمسار. فالكتابة التاريخية الحولية - مثل الكتابات السنوية، مثل مذكرات أفراد، وتقارير رسمية لحكومات وغيرها - تشكل مصادر أولى للمؤرخ يسعى إلى تقديم منتج تاريخي، يؤول فيه هذه المصادر، ويرتبها من جديد، ويختار منها ما هو مناسب له، ومن ثمَّ يضعها في مسار تاريخي على شكل سردية

وفي معرض المقارنة بين الكتابة التاريخية الحولية، والمنتج النهائي، يرفض الفيلسوف الأميركي آرثور دانتو تشبيه المؤرخ المهني بشاهد عيان عايش الأحداث، كما روح لذلك بعض فلاسفة التاريخ والمؤرخين الوضعيين-الواقعيين، فالكتابة التاريخية في الحاضر لا

^(٦) William H Walsh An Introduction to Philosophy of History, 2nd ed. (London: Hutchinson, 1967), pp. 33-34.

تستطيع أن تنظر إلى الأحداث من منظار الزمن الذي وقعت فيه، حين كان هذا الزمن حاضراً؛ وبالتالي لا تملك الكتابة التاريخية قدرة الكتابة التحليلية على تقديم تفصيلات أوصاف الأحداث حين وقوعها.

إن كاتب الحولية (المثالية) يملك مدخلاً مباشراً إلى زمن وقوع الأحداث، بصفته الحاضر المدرك الذي يعيش فيه، ما يمكنه من وصف هذه الأحداث كما شاهدها، أو سمع عنها. ويعتقد بعض المؤرخين وفلاسفة التاريخ بأنَّ المؤرخ لا يستطيع أن يعود إلى الوراء ليدخل من جدي في زمن وقوع الأحداث، في زمن ماضٍ. فهذه الهوة الزمنية بين حاضر يعيشه المؤرخ وماضٍ عايشه كاتب الحولية حين كان حاضراً، تحتم على المؤرخ أن يبحث عن مصادر من بقايا الماضي، يعتقد بأنَّها تساعده في جسر هذه الهوة، وهذا ليس أمراً سهلاً، بل اعتبره البعض مستحيلاً.

المنظورية التاريخية ومنظورية المفاهيم:

يطلق مصطلح المنظورية التاريخية (Historical Perspective)، على رؤية المؤرخين لأحداث التاريخ ومساراته من خلال منظار الحاضر. استعار المؤرخون وفلاسفة التاريخ هذا المصطلح من فنان الرسم الذي يرون أنَّ المنظورية تمنحهم القدرة على رسم صورة ذات ثلاثة أبعاد على سطح مستو ذي بعدين. والمؤرخون على مختلف مشاربهم المعرفية والمنهجية، يقارنون أوصاف الماضي الموجودة في الحولية المثالية عبر المنظورية التاريخية.

ولهذا نرى - مثلاً - أنَّ فوكو المشكك في صدق المعرفة التاريخية يبحث في الأرشيفات وغيرها من مصادر أولى (كتابة حولية مثالية) كي يصل إلى قرائن تثبت أنَّ كل حقبة معرفية (إبستيم) تختلف في (الخطاب) المسيطر عن حقبة معرفية أخرى. يشترك فوكو في ذلك مع أي مؤرخ وضعي - واقعي يعتمد على المنظورية التاريخية، حين يبحث في الأرشيفات وغيرها، عن قرائن تفسر مسارات تاريخية مترابطة.

يفتقر كاتب الحولية إلى منظورية تاريخية؛ وبالتالي إلى قدرة الحصول على معلومات إضافية عن تلك التي شاهدها أو سمع عنها. وعلى العكس، تمنح المنظورية التاريخية المؤرخ أفضلية على كاتب الحولية؛ لأنَّ زمن معرفته هو الحاضر المتأخر عن الماضي، فيما يمنحه بُعداً من زمن وقوع الأحداث والمسارات قدرة على تصوُّر بداياتها ونهاياتها، ووضعها في سلسلة سببية على شكل منتج تاريخي، ولكنَّها في الوقت ذاته تحدُّ من قدرته على سبر أغوار أفعال وأقوال الذين عاشوا في ماضٍ سادت فيها مفاهيم نابعة من عقائد وعادات ولغات مختلفة عن تلك التي يعرفها في حاضره.

باختصار: تمنح (المنظورية التاريخية) المؤرخ أداة للنظر إلى الأحداث الموصوفة من خارج زمن وقوعها، وتمكّنه من وصفها من جديد، ومن ثم تفسيرها أو تأويلها، في ضوء ما حدث لاحقًا.

إنَّ المؤرخ - خلاقًا لكاتب الحولية المثالية - يسعى دائمًا إلى تفسير أو تأويل الأحداث والمسارات من خارج ومن وقوعهما؛ فهو بحاجة إلى «منظورية مفاهيم» تكون بمنزلة أطر فكرية تساعد في هذا التفسير أو التأويل. يرى ولش أنَّ الحدث التاريخي الموصوف هو جزء من مسار تتجمع فيه أحداث أخرى موصوفة يجمعها قاسم مشترك تحدده «منظورية المفاهيم»، ومن هنا يضم المؤرخ الحدث التاريخي المنفرد إلى أحداث أخرى لها علاقة به، لصنع من هذا (الضم) (Colligation) مفهومًا واحدًا يساعده في عملية التفسير والتأويل.

المفهوم الضمي (Colligatory Concept):

شرح ولش هذا المفهوم في مقالة منفردة، ركز فيها على الخصائص المنطقية التي تميز هذا المفهوم، وعلى الصياغات اللغوية المعتمدة في التعبير عنه. كي ندلل على القصد من ذلك، نشير إلى استخدام استعارات لغوية مثل: (الثورة الفرنسية)، و(عصر النهضة)، وغيرها التي (تضم) مجموع الخصائص المميزة لأحداث متعاقبة في فترات زمنية معينة، مصوغة في مصطلح واحد، يُعبّر عن (المفهوم الضمي).

يربط ولش المفهوم الضمي بالتأويل أكثر من ربطه بالتفسير، معتبرًا أنَّ عمل المؤرخ، حين يستخدم الضم بين أحداث تاريخية غير مترابطة، فإنما يخلق مفهومًا واحدًا يحمل في طياته اتجاهًا عامًا في التأويل، ويقود من جدي إلى وصف لهذه الأحداث داخل مسار تاريخي معين.

ولأنَّ عملية تنظيم الضم هي مفتاح التأويل، فيجب على هذا التنظيم، أن يكون متناسبًا مع (الحقائق)، أو ما يعتقد بأنَّه واقع تاريخي، يمكن الوصول إليه عن طريق التفكير من جديد بما فكّر فيه أبناء الواقع. هنا تبرز مشكلة صياغة «مفهوم ضمي» من منظورية مفاهيم معاصرة، تكون مفهومة للقراء في الحاضر، لكنها غريبة عن مفاهيم أبناء الفترة المدروسة.

وفي النهاية، نستطيع القول: إنَّ توجهات المؤرخين المعرفية والمنهجية هي التي تُحدّد في أغلب الأحيان، اختيار «المفهوم الضمي»، وصياغته على شكل استعارة لغوية مأخوذة من مجالات متعددة؛ لذلك: نرى أنَّ استعمال استعارات مثل (ربيع الشعوب)، و(الثورة الصناعية)، و(تطور الطبقة العاملة) ... إلى آخره من قائمة الاستعارات اللغوية التي يعبّر فيها المؤرخون عن (مفهوم ضمي) هي في صلب الكتابة التاريخية، وتصاحب أنواعها كلها.

مدرسة أنال تبني قوالبها:

في محاولة لتجاوز التاريخ السياسي والدبلوماسي - الذي تميزت به معظم الدراسات التاريخية الفرنسية - أسس لوسيان فيفر ومارك بلوخ في عام (١٩٢٩م) مجلة تاريخية جديدة في جامعة ستراسبورغ، أطلقا عليها اسم: «أنال للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي»؛ لينقلها بعد سنة إلى باريس. عكس تغيير اسم المجلة، عبر السنين، تطوُّراً ملحوظاً في توجهات كتابها؛ ليصبح هذا الاسم في عام (١٩٤٦م): «أنال: اقتصادات، مجتمعات، حضارات»، وليصبح ثانية عام (١٩٩٤م): «أنال: تاريخ، علوم اجتماعية».

انطلق مؤسسها هذه المجلة من رؤية معرفية ترى الواقع التاريخي وحدة متكاملة تتفاعل فيها عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية، حيث لا يمكن تفسير أي ظاهرة تاريخية إلا بواسطة «تاريخ إجمالي»، يربط هذا التاريخ بين العوامل الأنفة الذكر كلها، في محاولة لسبر أغوار الحالات الذهنية للمجتمعات تحت الدرس في زمن تاريخي معطى. أطلق مؤسسها أنال على هذه الحالات مصطلح «الذهنية الجماعية» التي تضم في طياتها السيكولوجية الاجتماعية العامة ومظاهر الثقافة. اعتبر مؤسسها أنال هذه الذهنية «بناء» اجتماعياً ثقافياً قائماً عبر «أمد طويل»، من الصعب للفاعلين التاريخيين تغييره في زمنهم القصير.

ولتحليل أعمال مؤرخي أنال سنكتفي بكتاب بيتر بورك (P. Burke): «الثورة التاريخية الفرنسية: مدرسة أنال (١٩٩٦ - ١٩٨٩م)»^(٧). تعقب بورك تطور المدرسة، منذ بدأت ثورتها على «التاريخ القديم» السياسي إلى آخر ثمانينيات القرن العشرين، عندما برزت طلائع التاريخ الثقافي واشحة. ساهمت ثورة أنال في خلق تاريخ اجتماعي، ما لبث أن حمل اسم «التاريخ الجديد».

تأثر فيفر وبلوخ، بالنقاشات بين دارسي الجغرافيا وعلم الاجتماع حول مظاهر الحياة الاجتماعية، ودور الحتمية الجغرافية وتطور الجغرافيا الإنسانية، وكان للحجراي الفرنسي فيدال دي بلانش، وأيضاً فردريك راتزل تأثير كبير في مؤسسي أنال، وقد اهتم فيفر بدور المقومات الاجتماعية في صوغ بناءات أنال، متأثراً بإميل دوركهايم. وقد وصل فيفر وبلوخ إلى القناعة بأن البحث التاريخي الجدّي لا يقوم على مجرد دراسة الأحداث في زمن وقوعها، بل على دراسة «البناء» (Structure) الاجتماعي والذهني للحالة التاريخية تحت الدرس، باعتبار أن هذا البناء شبه ثابت، لا يتغير بسهولة بفعل أحداث فردية متعاقبة.

(٧) Peter Burke, The French Historical Revolution: The Annales School, 1929-89 (Cambridge: Polity Press, 1990).

الجيل الثاني من أنال: خلال الحرب العالمية الثانية، قامت قوات الاحتلال الألماني بفرنسا بقتل بلوخ في عام (١٩٤٤م)، ولا حقت فيفر، وألقت في عام (١٩٤٠م)، القبض على فرنان بروديل (F. Braudel) الذي تولى تحرير أنال، بعد موت فيفر في عام (١٩٥٦م). واعتبرت أطروحة بروديل للدكتوراه نموذجًا لمؤرخي أنال من الجيل الثاني، والتي نشرها تحت عنوان: «البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في فترة فيليب الثاني» (ملك إسبانيا)، (١٥٥٦ - ١٥٩٨م).

أضاف بروديل أفكارًا جديدة، إلى معرفية ومنهجية فيفر وبلوخ، لتكوّن معًا منظورًا تاريخيًا، أصبح مميّزًا لمدرسة أنال، قبل أن يتجاوزها الجيلان الثالث والرابع من مؤرخيها، ويمكننا إيضاح أفكار بروديل الجديدة كما يلي:

التاريخ الشامل (Histoire Globale):

وضع بروديل التاريخ في مركز العلوم الإنسانية، بحيث تتلاقى عنده الجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وسائر الفروع المنبثقة عنها؛ لتجعله تاريخًا شاملاً يعرض ويحلل أوجه الحياة الإنسانية كلها. والتاريخ الشامل عند بروديل، لا يعني تاريخًا كونيًا مطلقًا لا يحدده زمان ومكان معينان، بل تتحدد شموليته من خلال القضية التاريخية المدروسة.

يرى بروديل أنّ القضية التاريخية هي التي تفرض على المؤرخ أن يختار مساحة مكان البحث، وعبر عن ذلك بقوله: «ليس المكان إطارًا للبحث. إن إطار البحث هو القضية»؛ لأنّ «التاريخ القضية» يسعى إلى دراسة البناء بشموليته الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتراكمة عبر زمن «طويل الأمد»، يقلل بروديل من أهمية تفاصيل الأحداث التاريخية الواقعة في زمن «قصير الأمد»، أو «تاريخ الأحداث».

مفهوم الأطر الزمنية عن بروديل، والتي يتعامل معها التاريخ الشامل:

الأمد الطويل: يسبر أعوار (البناء) المشيد عبر مسارات تاريخية طويلة جدًا، تجعله شبه ثابت. يحوي البناء أخطاءً اجتماعية وثقافية وذهنية تضرب جذورها داخل المجتمعات، ويمتد فعلها لقرون عديدة، ما يجعل الناس خاضعين لهذا البناء.

الأمد المتوسط: التي تحدث فيها مسارات تاريخية، يُطلق عليها بروديل «الحركات الدورية»، (Conjunctures) التي تميز تغيرات اقتصادية في زمن، يمتد من عشر إلى خمسين سنة.

الأمد القصير: الذي يصف به المؤرخ تاريخ الأحداث. يعتبر بروديل تاريخ الأحداث تاريخًا سطحيًا؛ لأنه لا يتعمق في الأبعاد الاجتماعية والثقافية الضاربة جذورها في «البناء».

الجيل الثالث من أنال: منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، عمّق مؤرخو الجيل الثالث دراساتهم الثقافية؛ لتشمل دراسة العائلة والأطفال والنساء، وغيرها من الدراسات الثقافية التي تركز على دراسة الذهنية الجماعية في «الزمن الاجتماعي»، وفي الوقت نفسه لم يتخلّوا عن فكرة أهمية دراسة البناءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكتابة التاريخية؛ إلا أن مقارباتهم التاريخية بدأت تتنوع.

أنال تتخلى عن قوالبها القديمة:

في كتابه «الثورة التاريخية الفرنسية»: مدرسة أنال، يكرّس بورك فصلاً لعرض أهم أعمال مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة أنال، مبيّنًا المقاربات الجديدة التي أضافوها في دراسة الذهنية الجماعية، مندمجين بذلك داخل التاريخ الثقافي الغربي.

وقد لاحظ بورك أن مؤرخي الجيل الثالث من أنال تجاوزوا كثيرًا من القوالب النظرية لبروديل في دراسة الثقافة والذهنية الجماعية حين مالوا إلى الأخذ بمقاربات جديدة:

الأولى: المقاربة الأنثروبولوجية في دراسة المجتمعات الغربية التي جعلت بعضًا من مؤرخي الجيل الثالث يركز على «الميكرو-تاريخ» (Micro-History) الذي يدرس الخصائص الثقافية لوحدة اجتماعية صغيرة مثل القرية أو المنطقة في زمن تاريخي محدد.

الثانية: العودة إلى «التاريخ السياسي»، باعتبار أن السلوك السياسي للأفراد والجماعات هو من مقومات الذهنية الجماعية في زمن معطى.

ولفهم أكثر لأثر هذه المقاربات الجديدة على الكتابة التاريخية لمؤرخي أنال سنقف مع كتاب: «إيمانويل لورا لادوري، مونتيو، قرية أوكتانية من (1294م) حتى (1324م)»⁽⁸⁾. يحلل هذا الكتاب الحياة الثقافية والاجتماعية لقرية مونتيو الصغيرة المكونة من خمسين عائلة في منطقة أوكتانيا، جنوب فرنسا.

(8) Emmanuel Le Roy Ladurie, Montailou, Village occitan De 1294 a 1324 (Paris: Gallimard, 1975).

تعمّق لوروا لادوري في دراسة سكان قرية مونتيو كأنّه يعيش معهم، يُشاطرهم همومهم، ويأخذ منهم المعلومات، محاولاً فهم أحوالهم المعيشية وثقافتهم. حاول لوروا لادوري، من خلال تقارير محاكم التفتيش، أن «يدخل» بيوت الناس؛ ليصوّر حياتهم المادية والروحية، فيرصد حياتهم الجنسية ومراسيم الزواج وعلاقات الحب ومفهومهم للطفولة والشيخوخة والموت والزمان والمكان ونظرتهم إلى السحر والدين.

يُمكن أن نعتبر كتاب مونتيو قفزة في صياغة جدية لمفهومي «الذهنية الجماعية»، و«التاريخ الإجمالي» اللذين بشرّ بهما مؤسساً أنال. ولكن ما جدده لوروا لادوري هو منحه هذا المصطلح معنى أكثر تحدياً، حين درس «الذهنية الجماعية» لسكان مونتيو من خلال تحليل الوضع الثقافي، المكوّن من مجموع تصوراتهم ومفاهيمهم وتقديراتهم الغائبة عن وعيهم في الواقع المعيش.

كان كتاب مونتيو خطوة ألوى على طريق خروج مؤرخي مدرسة أنال من قوالبها التي تحكّمت بكتابتها التاريخية حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، لتعقبها خطوات أخرى جعلت مؤرخي هذه المدرسة يواكبون تطوّر سائر اتجاهات التاريخ الثقافي.

دراسة ثقافية غريبة:

إنّ أهمية دراسة ثقافة مجتمع الماضي (البعيد)، جعلت بعض فلاسفة التاريخ يشبّهون المؤرخ بدارس الأنتروبولوجيا الذي يدرس ثقافة مجتمع (غريب). والفرق الواضح بين مقارنة كل منهما لهذه (الغريبة)، أن الأنتروبولوجي، يعتمد، في مقارنته على مُخبرين (Informants) يُحدثهم مباشرة، وربما يُعايش تجارب مجامعهم في الزمن الحاضر بهدف جمع قرائنه الإثنوغرافية، بينما المؤرخ يعتمد في مقارنته على كتابة سَمَّيَها (حولية مثالية) من زمن ماضٍ، يستطيع من خلال دراسة نصوصها أن يجمع قرائنه التاريخية.

كان المؤرخ الإنكليزي المشهور كيث توماس (K. Thomas) من أوائل المؤرخين الذين رأوا تشابهاً بين الأنتروبولوجيا والتاريخ، حين كتب في عام (١٩٦٣م) مقالته «التاريخ والأنتروبولوجيا»، ومن ثمّ حاول استخدام منهج مشابه لمناهج الأنتروبولوجيين في وصف وتحليل ظاهرة الاعتقاد بالسحر وانتشارها بين فقراء إنكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

ولبيان مدى التقارب بين المؤرخين الاجتماعيين والأنتروبولوجيين نستعين بوجهات نظر مؤرخين وأنتروبولوجيين، ونبدأ بالمؤرخ الفرنسي فرنسوا فوريه الذي تناول مسألة قصور القرائن المأخوذة من الأرشيفات عن وصف وتحليل ثقافة مجتمع بعيد زمنياً وثقافياً عن مجتمع المؤرخ وتحليلها. وقد اعتبر أنّ الأرشيف الذي يحوي وثائق جمعت عبر الصدفة والانتقاء، لا يستطيع، في نظره، أن يجيب عن أسئلة من خارجه. كل ما يستطيع المؤرخ أن يفعله هو أن يحتكم إلى وثائق الأرشيف التي لها الكلمة الأخيرة في تحديد

مضمون بحثه التاريخي وحجمه. ولأنَّ الوثائق تتضمَّن رموزًا ثقافية مختلفة وغريبة عنه، يلجأ المؤرخ إلى تحليل نفسه يقوم برحلة تشبه التي يقوم بها الأنثروبولوجي إلى بلد بعيد غريب في رموزه وثقافته. لكن هذه الرحلة المتخيلة لا تستطيع، في نظر فوريه، أن تحل معضلة عدم تواجد المؤرخ الفعلي في زمان كتابة هذه الوثائق ومكانها.

وكما شك فوريه في قدرة الرحلة (المتخيلة) عبر الأرشيف على حل معضلة فهم ثقافة المجتمع الغريب والبعيد، نلاحظ أن هذا الشك وصل إلى الأنثروبولوجين القادرين على القيام برحلة لا متخيلة إلى بلد غريب. تناول الفيلسوف البريطاني بيتر وينش (١٩٢٦ - ١٩٩٧م) هذا الموضوع في مقاله «فهم مجتمع بدائي» في عام (١٩٧٢م). عرض وينش المشاكل المعرفية والمنهجية التي تواجه الأنثروبولوجي في دراسة مجتمع بدائي (غريب)، مستنجدًا بنظرية فينغنشتاين حول (لعبة اللغة)، و(أشكال الحياة).

ينطلق وينش من منظور يرى أنَّ ما يحدد سلوك أفراد ثقافة معطاة هو معاني استعمال الكلمات في (لعبة اللغة) داخل ثقافة معينة، زاعمًا أنَّ الاستعمال لا ينم عن وجود تطابق بين معاني الكلمات والواقع، ولا يعبر عن عقلانية شاملة ومقبولة على المجتمعات البشرية كلها؛ إذ يمكن، في نظره، لدارس مجتمع غريب أن يميز بين الجزء الأساسي لثقافة هذا المجتمع وجزئها الهامشي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نرى أن الإيمان في السحر عند مجتمع بدائي يشكل (لب) قواعد سلوكياته، بحيث يربط هذا (اللب) أشكال الحياة كلها في نسيج ثقافي متماسك. يخضع الأفراد لقواعد هذه النسيج، كما يخضع اللاعبون لقواعد لعبتهم التي يلعبونها، ما يعني وجود قواعد سلوكية للفاعلين أو اللاعبين (خارج) نسيجهم الثقافي أو (خارج) لعبتهم.

لذلك ينفي وينش وجود قواعد ثقافية شاملة للمجتمعات كلها، ما عدا ما يخصّ الولادة والجنس والموت، وينفي أيضًا وجود معيار واحد وشامل للعقلانية يستطيع الدارس أن يقيس عليه ثقافة مجتمع غريب مختلفة عن ثقافته مجتمعه.

المنحى الثقافي والتاريخ الثقافي الجديد:

سطع نجم هذا المنحى في الكتابة، مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين حين تعززت المماثلة بين الأنثروبولوجيا والتاريخ.

إنَّ صعود تاريخ ثقافي جديد في زمن تحلى مؤرخي مدرسة أنال عن قوالبهم النظرية السابقة، جعل لين هنت (١٩٤٥-)، المؤرخة الأميركية الذائعة الصيت، أن تعلن في عام (١٩٨٦م) عن سقوط (النموذج-المثال) الذي بشر به بروديل، وعن صعود التاريخ الثقافي الجديد.

في مقالتها: «صعود نموذج أنال وسقوطه»^(٩)، تُشير هنت إلى ظاهرة الانتقال من التاريخ الاجتماعي - الثقافي الذي ميز أنال حتى ستينيات القرن العشرين، إلى تاريخ ثقافي جديد يركز الاهتمام على عادات الناس وسلوكياتهم ولغتهم وخطاباتهم، أكثر من تركيزه على تحليل البناءات الاجتماعية.

ويرى بيتر بورك في كتابه: «الأنثروبولوجيا التاريخية لبداية إيطاليا الحديثة»، أنَّ الأنثروبولوجيا والتاريخ الثقافي ينتهجان المناهج نفسها، ويعالج كلاهما الظاهر الثقافية غير المتكرر، والاختلاف الوحيد بينهما يكمن في منهج المؤرخ الذي يعتني أيضاً بالتغيرات الاجتماعية التي تحصل عبر الزمن. إن شغف بورك وتقديره لدراسة الثقافة جعله يرى في كتابه: «ما هو التاريخ الثقافي»^(١٠) أنَّ «التاريخ الثقافي الجديد» هو الشكل المسيطر على التاريخ كله، ويعتبره «نموذجاً -مثالاً» بالمعنى نفسه الذي قصده كون في مؤلفة بنية الثورات العلمية ونشوء علم نظامي.

نهل «التاريخ الثقافي الجديد» في نظر بورك، من مناهل عدة: أنثروبولوجية غيرتز والنظرية الأدبية لميخائيل باختين (١٨٩٥ - ١٩٧٥م)، الأديب والفيلسوف الروسي، والنظرية الاجتماعية للمفكر نوربرت إلياس (١٨٩٤ - ١٩٩٠م)، ونظريات ميشيل فوكو وبيار بورديو الفرنسيين.

* * * * *

^(٩) Lynn Hunt, "French History In the Last Twenty Years: The Rise and Fall of Annales Paradigm", Journal of Contemporary History, vol.21 (1986), pp. 209-224.

^(١٠) Peter Burke, what is Cultural History? (2004), 2nd ed. (Malden, Ma: Polity Press, 2008).

الفصل الرابع

السردية التاريخية

في مقالة عنوانها «عودة السردية»⁽¹¹⁾ نشرها في عام (١٩٧٩م)، يلاحظ المؤرخ الأميركي لورنس ستون أن سردية جدية بدأت تبرز في أغلبية الأعمال التاريخية وبخاصة بعد أن تبني المؤرخون الاجتماعيون والثقافيون أساليب السرد في عرض منتوجاتهم التاريخية.

يعتبر ستون أن السردية هي «تنظيم المادة التاريخية تنظيمًا متتابعًا من حيث التسلسل الزمني، وتركيز المضمون في قصة متجانسة، وقائمة على الوصف أكثر من قيامها على التحليل؛ إنها تهتم بالناس وليس بالظروف المجردة، وهي تعالج الخاص والمحدد أكثر من معالجتها للجماعي والإحصائي».

إنَّ السردية الجديدة التي يدعو إليها ستون تتمسك بقواعد الكتابة التاريخية المعتمدة على «الملاحظة والتجربة والبديهية»، وليس على نظريات الحتمية الاقتصادية والبنوية والاجتماعية. تهتم السردية الجديدة بالأفراد العاديين أكثر من اهتمامها بالقيادات، وهي تعالج الخاص أكثر من تحليلها الظروف العامة المجردة.

ولقد اعتبر المؤرخ البريطاني آرثور مرويك أنَّ السردية واحدة من المسائل المعرفية والمنهجية في الكتابة التاريخية، وذلك في كتابه «طبيعة التاريخ»⁽¹²⁾. ورأى أنَّ طبيعة التاريخ مرتبطة بالعلاقة بين القرائن والمؤرخ، وليست متصلة بالحقيقة التاريخية أو الواقع التاريخي كما كان فعلاً. ليس معنى ذلك أنَّ التاريخ هو مجرد حياكة سردية، بل هو بحث يستخرج معارف جديدة تُلبِّي احتياجات معينة في الحاضر. إنَّ معالجة القرائن، ومن ثمَّ خلق منتج تاريخي جديد متكامل يحتاجان، إلى السرد والتحليل، وكذلك بين مقارنة تعتمد على التسلسل الزمني للأحداث، ومقارنة تعتمد على طرح مواضيع غير خاضعة لهذا التسلسل.

(11) Lawrence Stone, "Revival of Narrative on New Old History", Past and Present, no.85 (November 1979),99. 3-4.

(12) Arthur Marwick, The Nature of History, 3rd ed. (Chicago, Ill.: Lyceum Books, 1989).

من السردية الأدبية إلى السردية التاريخية:

اشترك مجموعة من المؤرخين في رؤية تاريخية تعتمد على أنّ الاحداث التاريخية أو أوصافها هي مواد خام يستعملها المؤرخ في بناء السردية. في الوقت نفسه الذي استمر فيه فلاسفة التاريخ والمؤرخون، حتى أيامنا هذه، يتناقشون حول هذه الرؤية، ظهرت في فرنسا، في ستينيات القرن العشرين، بدايات نظرية تقلب هذه الرؤية رأساً على عقب، معتبرة بناء السردية هو الذي يحدد المواد الخام لا العكس.

يرى لويس منك (L. Mink) (١٩٢١ - ١٩٨٣م) المتخصص بفلسفة التاريخ، أنّ العلاقة بين الأحداث الموصوفة في الكتابة التاريخية والبناء السردية هي علاقة مقلوبة. لا تشكّل عنده الأحداث المادة الخام للسردية، بل على العكس من ذلك، تفرض السردية على المؤرخ اختيار أوصاف الأحداث التي تدخل فيها. إنّ نمط «الحبكة» هو الذي ينظّم المواد الأولية، ويحدد الأحداث التي يعتبرها المؤرخ مهمة. فهو يرى أن المؤرخ يفرض رؤيته على أحداث الماضي، محاولاً تفسيرها على أساس أنّ وصفها يطابق ما حدث فعلاً، لكنّه في الواقع يصوغ سردية يخلقها بنفسه على شكل متخيّل، لا يستطيع أن يدّعي صحته.

وفي النهاية، وبعد تحليل رونالد بارت المبني اللغوي للسردية التاريخية، خلص إلى نتيجة مفادها أنّ الكتابة التاريخية هي ذاتية وخيالية من صنع المؤرخ الساعي، عبر «حيله اللغوية»، إلى أن يسبغ عليها صفة الموضوعية. يستعين المؤرخ، بمرجعية المصادر «المتوهمة»، ويزعم أنّها التي «تتكلم عن نفسها». إنّ الحقيقة التاريخية التي يتحدث عنها المؤرخون هي، في نظره، حشوٌ كلامي لا يمتُّ إلى ماضٍ واقعي، وهي مجرد صياغة لغوية، مزودة بالاستعارات والمجازات، وتخلق بأنّها تمتّ إلى ماضٍ واقعي. ينبع هذا الواهم، في نظره، من اللهجة السلطوية المستخدمة في السردية التاريخية المليئة بالتفاصيل.

التاريخ هو ميتا - تاريخ:

حاول هايدن وايت في مقدمة كتابه: «ميتا-تاريخ: الخيال التاريخي في أوروبا في القرن التاسع عشر»^(١٣) أن يعرض نظرية متماسكة ومفصّلة في تحليل السردية التاريخية، كما تظهر في الأعمال التاريخية. فهو يرسم في فاتحة كتابه، خطوطاً عريضة لما يقصده، حين يتناول فيها العمل التاريخي، كما يفصح عن نفسه على شكل بناء لفظي، وعلى شكل خطاب نثري-سردية.

(13) Hayden White, *Metahistory Imagination in Nineteenth-Century Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, (1973).

ففي نظره إنَّ تحليل لغة السردية كفيل بفهم القضايا المعرفية والمنهجية للكتابة التاريخية، أي إنَّ اللغة هي المفتاح المعرفي (الأبستمولوجي) والمنهجي لهذه الكتابة. إن مقارنة فلاسفة التاريخ التي تنطلق من أحداث حصلت في الماضي، نابعة من وهم المؤرخين الذين يغضون النظر عن معضلة تحويل الموصوف في المصادر إلى أحداث، وإلى منتج تاريخي. فالمؤرخ لا يكشف الماضي من خلال المصادر، بل يكشف هذه المصادر ويصوغها لغويًا من جدي على شكل «خطاب سردي ... مُتخيل ومُختلق».

وقد اعتبر بعض منتقديه أن نظريته تختزل حقل الدراسة التاريخية إلى مجرد حقل لغوي؛ وبالتالي تشجّع العدمية وتحض على نسبية ثورية مفرطة، بعيدة كل البعد من المسؤولية في توجّي الدقة في معالجة المصادر.

السردية والتاريخ الشفوي:

لا شك أنَّ السردية التاريخية القائمة على الشهادات الشفوية هي قديمة قدم الكتابة التاريخية، لكنّها أخذت شكلاً جديداً منذ العقد الثالث من القرن العشرين، وذلك حين بدأ بعض دارسي الفولكلور والأنثروبولوجيا والتاريخ يضع قواعد لجمع الشهادات الشفوية، ويقترح أدوات نظرية في تحويل هذه الشهادات إلى مادة تاريخية يمكن استعمالها في السردية التاريخية.

التاريخ الشفوي، المعتمد على منهجيات جديدة مستحدثة، ظهر في عام (١٩٣٨م) في الولايات المتحدة، لينتشر بعد ذلك إلى أقطار أخرى، وليصبح منذ ستينيات القرن العشرين فرعاً من فروع المعرفة التاريخية، لا يقل في أهميته عن «التاريخ الوثائقي»، لكن هذا التاريخ الشفوي الجديد ما زال محطّ نقد المؤرخين الذين يرفضون منحه شرعية، على اعتبار أن الشهادات الشفوية مناسبة لدراسة الأنثروبولوجيا والثقافة الشعبية والإثنيات.

يدافع المؤرخون الشفويون بشدة عن تاريخهم، معتبرين هذا التاريخ وسيلة في سد النقص الذي تعانيه المصادر الوثائقية المكتوبة حول أحداث من الماضي القريب، لدرجة أنَّ التسجيل الصوتي أصبح عند هؤلاء المؤرخين هو المصدر الأول المعتمد عليه.

ويتفق معظم المؤرخين الشفويين أنَّ دقة ومصداقية الشهادات الشفوية والتعويل عليها ليست في واقعيتها أو عدمها، بل في منهجية معالجتها وتقويمها من جديد لتحويلها إلى معطيات صالحة لسردية تاريخية ذات معنى.

ويرى ألسيندرو بورتلي (P.Portelli) (١٩٤٢م)، أحد أبرز المؤرخين الشفويين المعاصرين، أن التاريخ الشفوي هو شكل خاص من (الخطاب) التاريخي، يسرد بطريقة نابضة بالحياة سردية من الماضي. يشدد بورتلي على ان التاريخ الشفوي باعتباره حقلاً من

حقول الدراسة يهتمّ، في المقام الأول، بالأبعاد اللغوية للسردية، لكن هذه السردية تتميز بالحوارية بين المؤرخ وشهادته الشفوية (١٤).

من الملاحظ ان السردية التاريخية المعتمدة على التاريخ الشفوي ليست من نوع السردية الكبرى التي تتناول فترات تاريخية طويلة أو تغطي أحداثاً تاريخية على مساحة جغرافية واسعة، بل هي نوع من الميكرو-تاريخ الذي يعالج موضوعاً محدداً من حيث الزمان والمكان. بهذا المعنى يلتقي التاريخ الشفوي من المناحي الجديدة في الكتابة التاريخية التي بدأت تهجر السردية التاريخية أو الميتا-سردية. بقي أن نقول: إننا لا نستطيع التنبؤ بمستقبل الكتابة التاريخية في العقود القادمة. كل ما نستطيع قوله هو إن المعرفة التاريخية سوف تبقى واحدة من المعارف التي تساعدنا في تقويم تطوّر معارفنا الأخرى في الفلسفة والعلم والأدب.

(14) Alessandro Portelli, *The Battle of Valle Giulia: Oral and the Art of Dialogue* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1997), p.3.